مجلة مركز بحوث ودراسات

# المدينة المنورة

العدد السادس والعشرون / رجب - رمضان ١٤٢٩هـ ، يوليو - سبتمبر ٢٠٠٨م

مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة
جامعة الملك عبد العزيز
المملكة العربية السعودية
١٤١٨هـ ١٩٩٧م

٢٦

- اتجاهات التغير في النمو والتركيب السكاني في منطقة المدينة المنورة : النمو والتوزيع.
- المجموعة الوقفية لمحمد العزيز في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة المنورة: دراسة وصفية تحليلية.
- الحالة الجوية التي سببت فيضانات المشاعر المقدسة والمدينة المنورة عام ١٤٢٥هـ .

# نظرية بلاغة الحديث النبوي الشريف
## حقائق وشبهات
## (القسم الثاني)

**أ.د. عيد بلبع**

الحديث النبوي الشريف خطاب تعليمي بما تتضمنه الغاية التعليمية من تحقق الغايات التشريعية والتبيينية؛ لأن هذه الغايات تندرج جميعها في الغاية التعليمية، وإن جمع الحديث النبوي الشريف بين هذه الغايات جعل له خصوصية بين أنواع الخطاب المختلفة، إلى جانب خصوصية كونه ليس خطاباً بشرياً خالصاً، وهذه الخصوصية تتطلب رؤية في التنظير البلاغي تراعيها وتتناسب معها وتكشف عن سماتها الفريدة؛ لأن إغفال هذه الخصوصية من شأنه أن ينطوي على بعض الشبهات أو يثير بعض الشبهات.

والشبهة مغايرة للحقائق الجلية تنم عن رؤية غائمة يختلط فيها الحق بالباطل والصواب بالخطأ، بتأثير غياب الحقيقة، أو بتأثير التباس الصواب بالخطأ، أو بتأثير الاضطراب الاستنتاجي بين المقدمات والنتائج، وتتشعب الشبهات التي ظهرت في الدراسات البلاغية للحديث النبوي الشريف بين شبهات مثارة جاءت في بعض الدراسات التي تعرضت لبلاغة الحديث النبوي الشريف، وشبهات مثارة على مستوى التنظير، وإن الذي يدفعنا دفعاً إلى وصف هذه الأخيرة بالشبهة هو تأثيرها السلبي الفعلي في الواقع الفعلي للدرس البلاغي، فربما جاءت هذه الشبهات في المسكوت عنه غير المصرح به عند بعض الباحثين في البلاغة، فدفعتهم هذه الشبهات

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

إلى الإحجام عن تناول الحديث النبوي بالبحث والدرس، لتظل هذه الشبهات منطوية في المسكوت عنه على مستوى البحث البلاغي وإن كان تأثيرها السلبي بادياً قوياً، ومن هنا تأتي الضرورة البحثية لعرض هذه الشبهات، ففي عرضها وتفنيدها إقرار لحقائق تتعلق بضرورة معرفية للبحث البلاغي في الحديث النبوي الشريف، ليأتي عرض هذه الحقائق بمثابة الدعوة لتواصل البحث البلاغي في الحديث الشريف.

**البديع بين الغاية التزيينية والغاية التمكينية**

ليس ثم من شك في أن التحسين والتزيين ألصق بالظواهر البديعية، ومن ثم فهي أكثر التباساً بالتكلف الذي ينتفي تمام الانتفاء عن الحديث النبوي الشريف، فإذا جاء البحث في الغاية التحسينية للبديع هدفاً للباحث في بلاغة الحديث النبوي الشريف، فإن ذلك يعد من أخطر الشبهات، ومن هنا نقول إن البحث في الظواهر البديعية في الحديث النبوي الشريف محفوف بالمخاطر، ونظراً لأن القول قد يتشعب في البديع وما أثير حوله من قضايا نقدية وبلاغية فإننا نرى ضرورة أن يأخذ المحلل في حسابه قضيتين اثنتين تتعلقان بالغاية التمكينية التي يستهدفها الخطاب التعليمي: **الأولى** تتحدد في الفصل بين تطلُّب البديع من أجل تحقيق الغاية التحسينية التزيينية الخالصة وتطلب المعنى للبديع بوصفه وسيلة تُسهم في إنتاج الدلالة وذلك في ثنايا معالجتهم لفكرة التكلف في البديع، **والأخرى** الفصل بين الظواهر البديعية في مدى التصاقها بالغاية التحسينية أو بعدها عنها؛ ثم مدى التصاقها بالغاية التمكينية للمعنى، وسنعرض لتناقل رؤية التفكير البلاغي العربي بين الغاية التحسينية والغاية التمكينية.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

**أولاً:** لعل رؤية ابن المعتز ـ في أواخر القرن الثالث ـ تكشف عن ربط مبكر للبديع بالتكلف وإن كانت رؤيته ارتبطت بمعيار كمّي، فلم يذهب إلى أن البديع تكلف بصورة مطلقة؛ لأنه يُقبل من القدماء ويستحسن إذا أتى نادراً ويزداد حظوة بين الكلام المرسل، ومن هنا أنكر على أبي تمام أنه شغف به "حتى غلب عليه وتفرع فيه وأكثر منه، فأحسن في بعض ذلك وأساء في بعض وتلك عقبى الإفراط وثمرة الإسراف" [١]، وإلى هذا ذهب قدامة بن جعفر بقوله: ".. ولا هو أيضاً إذا تواتر واتصل في الأبيات كلها بمحمود، فإن ذلك إذا كان دلَّ على تعمد وأبان عن تكلف" [٢]، وإلى هذا ذهب عبد العزيز الجرجاني في الوساطة [٣]، ولم يتجاوز الآمدي هذه المعايير إذ ذهب إلى أن "الشاعر قد يعاب أشد العيب إذا قصد بالصنعة سائر شعره، وبالإبداع جميع فنونه، فإن مجاهدة الطبع، ومغالبة القريحة مخرجة سهل التأليف إلى سوء التكلف وشدة التعمل" [٤]، ولا تنفصل هذه النظرة عن اعتبار الإفراط علة للرفض والاستهجان، "فإنه ليس في كل موضع يحسن ولا على كل حال يصلح" [٥]، وقد اشترط أبو هلال العسكري لحسنه وجودته أن يسلم من التكلف ويبرأ من العيوب [٦]، وبذلك نرى أن اتخاذ البديع مظهراً دالاً على التكلف يتكئ على مبدأ الإفراط، فالرؤية العربية لم تستنكر من البديع سوى الإسراف، فارتبط الإسراف

---

١ - ابن المعتز : البديع. تحقيق أغناطيوس كراتشقو فسكي ط ٣ بيروت ١٩٨٢م، ص ١.

٢ - قدامة بن جعفر : نقد الشعر، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، بيروت (بدون تاريخ) ص ٨٣، ٨٤.

٣ - عبد العزيز الجرجاني . الوساطة بين المتنبي وخصومه تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، القاهرة ١٩٦٦م ص ١٧.

٤ - الآمدي: الموازنة تحقيق السيد أحمد صقر، ط٤ دار المعارف، القاهرة جـ ١ ص ٢٤٤.

٥ - قدامة بن جعفر: نقد الشعر ص ٨٣.

٦ - أبو هلال العسكري: كتاب الصناعتين ص ٢٧٣.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

بالتكلف وفي المقابل ارتبطت الندرة بالعفوية، ومن ثم أصبح هناك نوعان من البديع: البديع المتكلف المذموم المرتبط بالإسراف والإفراط، والبديع المطبوع المحمود المرتبط بالتلقائية والمناسبة والعفوية، ليس بغريب أن يستقل البديع علماً قائماً بذاته على يد القزويني في ذلك العصر، وليس بغريب أن تُفضي الرؤية الجمالية الخالصة إلى ما ذهب إليه القزويني من تعريف البديع بأنه " علم يعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال، ووضوح الدلالة " [١]، وبذلك ركن البديع إلى الغاية التحسينية الخالصة التالية لتحقيق الكلام لرعاية مقتضى الحال ووضوح الدلالة، ومن هنا كان تهميش البديع وإغفال أي إسهام له في وضوح الدلالة.

إن هذه الرؤية هي رؤية البلاغيين والنقاد الذين كانوا شاخصين إلى تحقيق البديع للبعد الجمالي الخالص وضمنياً لفتوا إلى أبعاد التكلف والعفوية، ولكننا نرى اختلافاً عند عبد القاهر الجرجاني إذ التفت إلى إسهام البديع في المعنى، وذلك في حديثه عن الجناس إذ رأى أن القبيح من الجناس هو الذي لم يزدك على أن أسمعك حروفاً مكررة، والحسن منه هو الذي يعيد عليك اللفظة كأنه يخدعك عن الفائدة وقد أعطاها [٢]، يقول: " وعلى الجملة فإنك لا تجد تجنيساً مقبولاً ولا سجعاً حسناً حتى يكون المعنى هو الذي طلبه واستدعاه، وساق نحوه، وحتى تجده لا تبتغي به بدلاً ولا تجد عنه حولاً " [٣]، فبالنظر إلى رؤية عبد القاهر نجد أكثر الرؤى إلى إيجابية الظواهر البديعية؛ فهي التي يتطلبها المعنى ويستدعيها

١ - القزويني: الإيضاح، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط ٣ بيروت ١٩٩٣ م ص ٣٤٧.

٢ - عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة ص ١١.

٣ - المرجع السابق نفسه ص ١٢.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

إلى حد يكون وجود الظواهر البديعية ضرورة.

نركز هنا على رؤية عبد القاهر لأنها تنفتح على علاقة البديع بالأبعاد العقلية الإقناعية التمكينية التي يختص بها خطاب الحقيقة، وانطلاقاً من هذا البُعد رأى عبد القاهر أن "المتقدمين تركوا فضل العناية بالسجع، ولزموا سجيَّةَ الطبع، أمكن في العقول، وأبعد من القَلَقِ، وأَوضحَ للمراد، وأفضل عند ذوي التَّحصيل، وأسلمَ من التفاوت، وأَكْشف عن الأغراض، وأنصر للجهة التي تنحو نحو العقل، وأَبعدَ من التَّعمُّلِ الذي هو ضربٌ من الخداع بالتزويق" [١]، فما حديثه عن الخداع سوى موقف من الغاية التحسينية الخالصة للبديع وإن كان عبد القاهر لم يتخلص تماماً من رؤية الغاية التحسينية للبديع، فقد ذهب إلى أن " العارفين بجواهر الكلام لا يعرِّجون على هذا الفن إلا بعد الثقة بسلامة المعنى وصحَّته، وإلا حيثُ يأمَنون جنايةً منه عليه، وانتقاصاً له وتعويقاً دونه " [٢]، ولكن تبقى الحقيقة التي لا جدال فيها أن استهجان عبد القاهر للبديع جاء مبنياً على عدم جدواه في المعنى إلى حد رأى معه إغفال البديع مع تطلب المعنى له شبيهاً بالتكلف، وبلغت رؤيته في هذا إلى أقصى إيجابية للبديع في ألا يكون المتكلم هو الذي قاد المعنى نحو التجنيس أو السَّجع، بل أن يقود المعنى إليهما " حتى إنه لو رام تركهما إلى خلافهما مما لا تجنيس فيه ولا سجع، لدخل من عقوق المعنى وإدخال الوحشة عليه، في شبيه بما ينسب

إليه المتكلف للتجنيس المستكره، والسجع النافر " [٣]، وبذلك تغلب رؤية عبد القاهر للبديع على أنه ضرورة على غيرها من الرؤى، وهي

١ - المرجع السابق ، والصفحة نفسها.

٢ - المرجع السابق ، والصفحة نفسها.

٣ - المرجع السابق ، ص ١٥.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

الرؤية التي تعنينا في هذا المقام؛ لأنه من المؤكد استقرائياً أن الظواهر البديعية في الحديث النبوي الشريف لا تنطلق من الغاية التحسينية، ومما تمثل به عبد القاهر قول رسول الله ﷺ: (**اتَّقُوا الظُّلْمَ فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**...) [١]، ومن ثم يكون البحث في الغاية التحسينية بحثاً خارج مقتضيات الظواهر البلاغية في الحديث النبوي الشريف؛ لأن التحسين ليس غاية وإنما هو نتيجة تالية.

نركز على هذا الأصل من أصول النظرية البلاغية الخاصة بالحديث النبوي الشريف؛ لأن البديع ربما يكون أكثر الظواهر بروزاً وظهوراً في لفت نظر المخاطب، وهذا الظهور المبهر قد يدفع إلى الابتدار برصده وتناوله بالتحليل وكأنه غاية الغايات، ثم ينتج عن هذا الانبهار بالبديع إغفال لما عداه، من ناحية، كما ينتج عنه إغفال لوظيفة البديع بوصفه وسيلة من وسائل التمكين للمعنى.

**ثانياً**: لا يخفى أن تعليقات عبد القاهر السابقة جميعها تتعلق بما أُطلق عليه المحسنات اللفظية، كما لا يخفى أن هذا الضرب من المحسنات بالغاية التحسينية الخالصة ألصق، فما الحال إذن مع ما أُطلق عليه المحسنات المعنوية ؟

إن الألوان البديعية ليست سواء في هذا الارتباط، فبعضها أدخل في الغاية التحسينية وأظهر وبخاصة الظواهر اللفظية الخالصة، ويكفي أن

نعيد التأمل في تقسيم السكاكي للمحسنات إلى معنوية ولفظية، فالواقع أن هذه المحسنات المعنوية تختلف في مجملها من حيث الغاية

١ - صحيح مسلم كتاب البر والصلة والآداب.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

والإبهار التزييني عن المحسنات اللفظية.

ومن هنا كان التفات عبد القاهر إلى فصل الطباق عن السجع والجناس ووضعه مع الاستعارة وغيرهما، ثم جعله هذه الألوان متعلقة بالمعاني مُخرِجاً إياه من دائرة التحسين التي وضع فيها الجناس والسجع لكونهما أدخل في الغاية التحسينية الخالصة، يقول: " وأما التطبيق والاستعارة وسائر أقسام البديع، فلا شبهة أنَّ الحُسْن والقُبْح لا يعترض الكلامَ بهما إلاّ من جهة المعاني خاصّةً، من غير أن يكون للألفاظ في ذلك نصيبٌ، أو يكون لها في التحسين أو خلاف التحسين تصعيدٌ وتصويب." [١]، ولكن هذه النظرة الثاقبة لم تستثمر من البلاغيين المتأخرين، وإنها لجديرة بالنظر في الدرس البلاغي للحديث النبوي الشريف.

فعلاقة التضاد وثيقة الارتباط بالمعنى، فالبون شاسع بين هذه العلاقة المبنية على التضاد وغيرها من علاقات التكوينات البديعية، أضف إلى ذلك أن البَعْدِيَّة المذكورة في تعريف القزويني نفسه للبديع لا تتحقق مع التضاد، ومن ثم أصبحت تلك الأحكام العامة على البديع قديماً وحديثاً بحاجة إلى مراجعة في دراسة الحديث النبوي الشريف، فإن تشكيلات التضاد في الحديث النبوي الشريف تختلف عن أي لون بلاغي آخر؛ لأن الطبيعة الإيجازية في الحديث النبوي الشريف قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى أن يكون الحديث مكوناً من مقابلة، مثال ذلك قوله (**إِنَّ الصِّدْقَ يَهْدِي إِلَى الْبِرِّ وَإِنَّ الْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيَصْدُقُ حَتَّى يَكُونَ صِدِّيقًا، وَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ وَإِنَّ الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ وَإِنَّ**

١ - عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة ص ١٩.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

**الرَّجُلَ لَيَكْذِبُ حَتَّى يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَّاباً)** (البخاري ٥٦٢٩، مسلم، ٤٧١٩)، فكيف تكون هذه المقابلة وجهاً يُعرف به تحسين الكلام بعد رعايته لمقتضى الحال وتأديته للمعنى ؟ ليس ثم من شك في اضطراب الرؤية البلاغية عند المتأخرين الذين ساروا على نهج القزويني في تعريفه هذا؛ فالمقابلة في الحديث النبوي الشريف لا تنفصل بحال من الأحوال عن تأدية المعنى، ورعاية مقتضى الحال، ثم لا تنفصل عن الغاية التعليمية في سعيها للتمكين للمعنى في نفس المتلقي، ومن هنا انطوت معالجات بعض الباحثين والدارسين في البلاغة النبوية على شبهة من هذه الجهة؛ لأنهم نظروا إلى البديع على أنه يهدف إلى تحقيق غاية جمالية خالصة، ونخلص من هذا إلى أن النظرة إلى البديع في دراسة بلاغة الحديث النبوي الشريف ينبغي أن تأخذ نفسها بتجنب أمرين:

**الأول:** تجنب تتبع البديع بوصفه لافتاً أولياً يشكل منطلقاً للمحلل.

**الآخر:** تجنب النظر إلى البديع بوصفه غاية تحسينية تزيينية جمالية خالصة.

كما ينبغي في المقابل أن تأخذ نفسها بالبحث في الموقف الإيجابي للبديع بوصفه عاملاً لغوياً فاعلاً في تحقيق غاية التمكين، وإن كان ثم نظر إلى البُعد التحسيني فينبغي أن يقتصر هذا النظر على كون التحسين نتيجة وليست غاية أو منطلقاً، ومن ثم يكون البحث في حاجة المعنى للبديع، تلك الحاجة التي تتطلبه تطلباً.

الشبهة الثالثة: شبهة القول بالرواية بالمعنى

ليس القول برواية الحديث النبوي الشريف بالمعنى من الشبهات التي قد نجدها في الكتب والدراسات البلاغية التي قامت حول نصوص الحديث النبوي

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

الشريف، ولكنها شبهة كامنة في المسكوت عنه، ربما تمنع الحساسية الدينية من ذيوعها والتصريح بها، وتتمثل خطورة هذه الشبهة في أثرها البالغ في دفع بعض المشتغلين بالدرس البلاغي إلى الإحجام عن دراسة الحديث النبوي الشريف، فسكونها في المسكوت عنه لا يعني بحال من الأحوال خفوت تأثيرها، ويكفي أن أشير - على سبيل المثال - إلى أن الدراسات البلاغية في أقسام اللغة العربية بكليات الآداب بمصر شاهد على غياب الحديث النبوي الشريف عن مشهد الدرس البلاغي تماماً [١]، ومن هنا نرى أثر هذه الشبهة القوي في الواقع الفعلي للدرس البلاغي.

ولعل المقولة التي ذاعت في العلوم العربية والإسلامية وما زالت تشغل التفكير العربي الإسلامي، تتمثل في القول بأن الحديث النبوي الشريف مروي بالمعنى، وهذه المقولة قديمة حديثة، لها مؤيدوها ومنكروها من القدماء ومن المحدثين، ومهما اختلفت دوافع المنكرين وتباينت فإن الحقيقة التي لا جدال فيها أن هذه القضية بحاجة إلى جلاء، ليس بوصفها شبهة دينية فقط ولكن أيضاً لأنها تتعلق بأساس جوهري من أسس النظرية التي نحن بصدد طرحها، بل تتعلق بالبحث البلاغي في الحديث النبوي الشريف بشكل عام، إذ من شأنها أن تدحض في الخطاب موضوع هذا البحث البلاغي؛ لما يمكن أن يترتب على تصديق القائلين بها ورواج زعمهم من القعود عن البحث البلاغي في الحديث النبوي الشريف؛ لأنهم يخلصون من هذا الزعم إلى الزهد والتزهيد في الدراسة البلاغية للحديث النبوي الشريف؛ بحجة أن البلاغة هنا إنما هي بلاغة الراوي مادامت

١ - لا أستثني من هذا الحكم سوى قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة المنوفية، إذ تم إنجاز أربع أطروحات للماجستير والدكتوراه في السنوات القلائل الأخيرة بإشراف كاتب هذه الدراسة.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

الألفاظ للراوي، والحقيقة خلاف ذلك؛ لأن تغير الألفاظ لا يعني بحال من الأحوال تغير الأساليب والظواهر البلاغية، وهذه الأساليب وتلك الظواهر هي موضوع التحليل البلاغي الأسلوبي.

والحق أن هذه القضية تتشعب بين عدة رؤى لعل آخرها الرؤية البلاغية، وتتوزع بين عدة علوم ومعارف إسلامية وعربية يتصدرها علم الحديث والفقه وأصول الفقه من العلوم الشرعية، ثم يأتي النحو واللغة من علوم العربية، ولعل إحجام بعض علماء العربية عن الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف أو إقلالهم منه كان مسؤولاً عن موقف الزهد في معالجة الحديث النبوي الشريف بلاغياً، ولذلك نبدأ بعرض موجز لموقف النحاة.

**الرواية بالمعنى في النحو واللغة**

لقد ارتبطت قضية الرواية بالمعنى بقضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند النحاة واللغويين، وإن كانت قضية الاستشهاد بالحديث النبوي في كتب النحو واللغة تعد قضية فرعية إذ تنبثق عن القضية الأم وهي رواية الحديث النبوي بين اللفظ والمعنى، ولكن القضيتين قد ارتبطتا ارتباطاً وثيقاً، بل ربما جاء تردد قضية الرواية بالمعنى في بعض الحقول المعرفية من تأثير ما أثير حول استشهاد النحاة واللغويين المتقدمين والمتأخرين على حد سواء بالحديث النبوي الشريف، وإن اختلفت الأسباب الداعية إلى هذا المسلك بين المتقدمين والمتأخرين من النحاة، وربما كان لوجود أكثر من رواية للحديث الواحد مع الاختلاف في بعض الألفاظ والتراكيب أثره في الترويج لهذه المقولة عند بعض القدماء والمحدَثين؛ لأن

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

ذلك يعضد القول بالرواية بالمعنى.

وبقدر ما ترتبط قضية الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في النحو واللغة بالدرس البلاغي ترتبط قضية الرواية بالمعنى به أيضاً، والحقيقة المعرفية التي نود التأكيد عليها هنا: أن اللفظ غير النظم والأسلوب والظواهر البلاغية، فاللفظة المفردة قد تعني اللغوي ولكن الذي يعني المحلل البلاغي هو الأساليب والظواهر البلاغية، ولكن مناقشة هذه القضية في الدرس النحوي واللغوي قد تثرى مجال البحث؛ ولذلك رأينا من المهم أن نقدم مناقشة هاتين القضيتين في التفكير اللغوي قبل أن نتطرق إلى تصور الرؤية البلاغية للقضية.

وقد ناقش هذه القضية غير واحد من المحدَثين محاولين أمرين: إثبات استشهاد النحاة واللغويين المتقدمين بالحديث النبوي الشريف، وتعليل ظاهرة الإقلال من هذا الاستشهاد، وقد ناقشوا إلى جانب هذين الأمرين قضية الرواية بالمعنى، فقد عرض د. السيد الشرقاوي ٢٠٠١م في كتابه " معاجم غريب الأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو " لبعض الدراسات التي اهتمت بمناقشة هذه القضايا [١]، ونلفت بداية إلى ما قامت به د. خديجة الحديثي ١٩٨١م في كتابها: " موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف " الذي أحصت فيه استشهاد النحاة المتقدمين بالحديث النبوي الشريف واستدلالهم به، وهم أبو عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد وسيبويه، ثم تتبعت شواهد الحديث عند كل من المبرد والزجاج وابن السراج وأبي بكر بن الأنباري والزجاجي وابن النحاس وابن درستويه وابن

١ - د. السيد الشرقاوي: معاجم غريب الأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، ط ١ الخانجي القاهرة ٢٠٠١م ص ١٨٨، ١٨٩.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

خالويه، إلى عصر ابن مالك وأبي حيان وقد بلغت هذه الأحاديث سبعة وثمانين حديثاً نبوياً شريفاً[١].

ثم كانت دراسة د. عودة خليل أبو عودة ١٩٩٠م: " بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين "، وقد أشار د.عودة إلى إحصائيات الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف في عشرين كتاباً من كتب النحو، من سيبويه ١٨٠ هـ حتى الأشموني ١٠٢٩ هـ فبلغت ٦٤٢حديثاً[٢].

والحق أن هذه الدراسات الحديثة قد وفَّت القضية حقها من البحث والمناقشة فيما يتعلق بالرؤية النحوية واللغوية بحيث لا يحتاج هذا الأمر منا إلى مزيد من المناقشة، كما جاءت دراسة د. السيد الشرقاوي وافية ثرية في هذا الباب ولعل من أهم ما يحسب لها أنها لم تقتصر على تتبع أقوال النحاة واللغويين وآرائهم بل استعانت بآراء الفقهاء والأصوليين، في نظرة تكاملية ثاقبة، واعية بالتكامل الذي كان والذي ينبغي أن يكون بين العلوم العربية والشرعية؛ ولذلك سنركز القول هنا في نتائج دراستي د. عودة ١٩٩٠م ود. الشرقاوي ٢٠٠١م، فلن نخوض في المقدمات التي يضيق عنها مجال هذه الدراسة وطبيعتها وأهدافها.

التفت د. عودة أبو عودة في مناقشة أسباب إقلال النحاة من الاستشهاد إلى البُعد التاريخي بطرح هذين التساؤلين المبدئيين: " تُرى متى كان الناس يروون الحديث الشريف بالمعنى ؟ هل رووه بالمعنى بعد جمع

---

١ - د.خديجة الحديثي : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد ،بغداد ١٩٨١م ص ١٨١ ـ ١٨٩.

٢ - د. عودة خليل أبو عودة: بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، رسالة دكتوراه صدرت طبعتها الأولى ١٩٩٠م عن دار البشير عمان الأردن، وصدرت الطبعة الثانية التي رجعنا إليها عن الدار نفسها ١٩٩٤م ص ٦٩١.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

الحديث الشريف في المسانيد الصحيحة، وأصحها صحيحا مسلم والبخاري، أم رووه قبل ذلك ؟ "[١]، ويخلص من هذين السؤالين إلى أن الرواية بالمعنى كانت قبل تدوين الحديث النبوي الشريف[٢]، في الوقت الذي كان مازال حفظ الحديث النبوي فيه مقصوراً على المحَدِّثين؛ فلم يكن قد راج تدوينه وانتشر في البيئة الإسلامية الانتشار الذي يمكن النحاة وغيرهم من الوقوف عليه، مستدلاً على ذلك بأن وضع قواعد علم النحو بدأ في القرن الأول الهجري، أبو الأسود الدؤلي ٦٩هـ، الخليل بن أحمد الفراهيدي ١٧٥ هـ، سيبويه ١٨٠هـ، أي قبل تدوين الحديث النبوي الشريف في كتب الصحاح التي ذاعت وشاعت بعد ذلك، " فالحديث النبوي الشريف لم يكن قد بدأ تدوينه بعد تدويناً يسمح بتداوله وانتشاره، الانتشار الذي يُمَكِّن النحاة من الاستشهاد به في قواعد اللغة، ولعل هذا هو تفسير وجود أحاديث قليلة في كتاب سيبويه وكتب النحاة المتقدمين؛ إذ لو كان هناك سبب غيره لكان حكم سيبويه والخليل على قليل الحديث مثل حكمهما على كثيره سواء بسواء"[٣].

وتتأكد هذه الرؤية بما أشار إليه د. السيد الشرقاوي في التفاته إلى زاوية أخرى للبُعد التاريخي فيما يتعلق بتدوين السنة النبوية الشريفة، فقد مر تدوين الحديث النبوي الشريف بثلاثة أطوار:

- **الطور الأول** هو الذي جمع فيه الرجال ما عندهم من العلم، وقد استمر هذا الطور إلى سنة ١٠٠هـ، ومن المعروف أن عمر بن عبد العزيز

١ -د. عودة خليل أبو عودة: بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين ص ٨٨.

٢ -يراجع في ذلك د. السيد الشرقاوي معاجم غريب الأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو، إذ استقصى البحث في تتبع آراء النحاة واللغويين والمُحَدِّثين والأصوليين في قضية الرواية بالمعنى ص ١٧١ وما بعدها.

٣ -د. عودة خليل أبو عودة: بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين ص ٩١.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

رحمه الله الذي أمر بجمع الحديث وتدوينه توفي سنة ١٠١هـ في كتابه لأبى بكر بن حزم ت ١٢٠هـ والي المدينة المنورة، ثم كتب لسائر الأمصار.

ـ **الطور الثاني** هو الذي قام فيه أهل كل مصر من الأمصار الإسلامية بتدوين ما عند علماء ذلك المصر من العلم في كتب خاصة بأهل مصرهم، وقد امتد هذا الطور إلى سنة ١٥٠هـ، وهذا الطور إنما كان بعد وضع علم النحو كما تبين آنفاً.

ـ **والطور الثالث** هو الذي جُمعت فيه علوم الدين الإسلامي كلها في جميع الأمصار ودونت في الدواوين الكبرى والمصنفات الجليلة، وهي التي صارت إلينا ولا تزال بين أيدينا، وقد بدأ هذا الطور من سنة ١٥٠هـ إلى ما بعد القرن الثالث الهجري[١].

بقى أن نشير إلى حقيقة مهمة نستخلصها من استقصاءات د. السيد الشرقاوي في تتبع القضية، تتعلق بالاستشهاد والرواية بالمعنى، تتمثل هذه الحقيقة في أن قضية الرواية بالمعنى إنما هي قضية موقوتة بشروطها التاريخية، فمناقشة قضية الرواية بالمعنى ـ أكانت أم لا ؟ وكانت ممن ولم تكن ممن ؟ ـ قبل التدوين شيء، ومناقشة شرعية الرواية بالمعنى ـ أهي صواب أم خطأ ؟ بعد التدوين وإلى يومنا هذا شيء آخر، والذي يعنينا في هذا المقام هو أكانت الرواية بالمعنى قبل التدوين أم لا ؟ وكيف كانت ؟ وممن كانت ؟

فإذا علمنا أنها إنما كانت قبل انتشار التدوين وكانت ممن لم يدونوا ولم يطلعوا على التدوين تبين لنا أن فكرة الرواية بالمعنى قليلة

١ -د. السيد الشرقاوي: معاجم غريب الأثر والاستشهاد بالحديث في اللغة والنحو ص ٢٦٢.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

الأهمية، فهي لم تكن مجازة من علماء المسلمين جميعاً ولكنها كانت من بعضهم فقط، كما كانت في فترة زمنية محدودة، كما كانت لعدد محدود تتوفر له قدرات خاصة تتعلق بالأمانة والدقة وما يلزمهما من مهارات وخبرات بالعربية وأسرارها، وإذا أضفنا إلى هذا مقدار الدقة وما أخذ به المصنفون أنفسهم به من التحري علمنا أن قضية الرواية بالمعنى إنما كانت في أضيق نطاق، وهنا تأتى الحاجة إلى دراسة الأساليب في النصوص المختلفة بين روايات الحديث الواحد والأحاديث المتشابهة في ضوء بعضها البعض دراسة مقارنة أسلوبية بلاغية فلعلها أن تكون الجانب الشاغر بين رؤى العلوم والمعارف لهذه القضية.

وقد خلص د. السيد الشرقاوي بعد مناقشة آراء العلماء في الحقول المعرفية المختلفة قديمها وحديثها إلى عرض رأي الشيخ محمد الخضر حسين الذي لم تخرج عنه قرارات مجمع اللغة العربية المصري بالقاهرة، وقد حدد شروط الاستشهاد في أن يكون الحديث وارداً في الكتب الستة المدونة في الصدر الأول على أن تكون الأحاديث من المتواترة المشهورة، والأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات، والأحاديث التي تعد من جوامع الكلم، وكتب النبي ﷺ، والأحاديث المروية لبيان أنه عليه الصلاة والسلام يخاطب كل قوم بلغتهم، والأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء، والأحاديث التي عرف من حال رواتها أنهم لا يُجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد والحسن بن سيرين، والأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة [١].

١ - المرجع السابق نفسه ص ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧ ويُرجع إلى كلام الشيخ محمد الخضر حسين في دراسته: "الاستشهاد بالحديث في اللغة"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد الثالث ١٣٥٥هـ، وقرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً (١٩٣٤ - ١٩٨٤) ص ٥.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

والحقيقة التي لا جدال فيها أن هذه الدراسات النحوية واللغوية جميعها لم تُعر الظاهرة الأسلوبية اهتماماً يُذكر، وأنها انحصرت أو كادت في أبعاد الحكم بمعايير السند التي عُرفت في تراث علم الحديث، وأن المتن الذي يمثل الظاهرة اللغوية والنحوية ظل خافتاً غير فاعل في هذا الجدل، فلم يكن له حضور بارز عند علماء النحو واللغة، منتظراً معايير السند لتحكم له أو عليه، حتى تلك الإشارات التي جاءت في الأبحاث الحديثة في اللغة والنحو انصرفت للأحكام العامة واهتمت بها، ولم تتعرض لتحليل الظواهر اللغوية، هذا هو الموقف النحوي اللغوي، عرضنا أهم جوانبه بإيجاز حيث لا يتسع المقام للاستطراد في استقصاء جملة الآراء وتفصيلها.

## الرؤية البلاغية لشبهة الرواية بالمعنى

إن ما بنى عليه الباحثون موقفهم المحجم المزهِّد في تناول الحديث النبوي الشريف بلاغياً هو عينه محرك البحث عندنا، فنؤكد بداية على أن اضطلاع البحث البلاغي بهذه المهمة يمليه أمران: شبهة وضرورة.

**أما الشبهة** فإن الذي يثيرها في الدرس البلاغي هو ما أسلفنا الإشارة إليه من أن الرواية بالمعنى تعني أن الصياغة إنما تكون للراوي، ولو صح هذا لكان البحث البلاغي في الحديث النبوي على أنه بلاغة الرسول ﷺ باطل من أساسه، فإما أن تكون هناك مبررات علمية موضوعية تجليها ضرورة بحثية منهجية أو لا يكون ثم مبرر للبحث في هذه القضية برمتها، وليس ثم شك في أن وجود هذه الشبهة يمثل مبرراً بحثياً كافياً للخوض في دراسة منهجية تنبني على أصول نظرية علمية تأخذ نفسها بالموضوعية العلمية.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

**وأما الضرورة** فيمليها أن الأمر لا يقف عند حد الشبهة التي أشرنا إليها، ولكن أمر هذه الشبهة فيما يتعلق بالبحث البلاغي يتجاوز قضية الرواية بالمعنى ليثير الاختلاف اللفظي بين النصوص في كثير من الروايات، ومن ثم تتمثل الضرورة في نتيجة خلاصتها: أنه بالتحليل الأسلوبي الذي يقوم على مبدأ المقارنة الأسلوبية بين الظواهر البلاغية الأسلوبية في نصوص الروايات المختلفة نتبين أن هذه الظواهر ثابتة في الغالب الأعم، وهذا المنهج القائم على رصد الظواهر وتحليلها يتجاوز الرؤية الضيقة للفظ والمعنى منفصلين، ووفق هذا المنهج الجاد يكون البحث البلاغي إضافة إلى العلوم والمعارف التي أخذت نفسها بالبحث في الحديث النبوي الشريف، فيرد رداً صارماً على القائلين بالرواية بالمعنى مستندين إلى اختلاف بعض الألفاظ، بأنه لو كانت الألفاظ - في اختلافها بين الروايات - للراوي فإنه لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون الظواهر البلاغية - في اتفاقها بين الروايات - للراوي.

ولكن هذه الرؤية تنطلق من الإيمان بأصل معرفي راسخ في رؤية الظواهر اللغوية بشكل عام، والبلاغية والأسلوبية بشكل خاص، يتمثل هذا الأصل في الإيمان بمدى إسهام الظاهرة البلاغية والأسلوبية في إنتاج المعنى، بقي أن نركز على أن هذا الجهد ليس من قبيل الترف المعرفي، ولكنه ضرورة معرفية تفرضها الملابسات التي أحاطت بالحديث النبوي الشريف، تنضاف إلى جهود العلماء في الحقول المعرفية المختلفة للتدليل على نسبة الحديث النبوي الشريف لرسول الله ﷺ، ولعلها تجيب عن بعض التساؤلات حول اختلاف النصوص بين بعض الروايات، على الرغم من إقرار علماء الحديث وأصحاب الصحاح بصحة هذه الروايات جميعها، فلعل هذا الجهد البلاغي الأسلوبي أن يصل بنا إلى ثلج اليقين، ثم لعله أن يقدم

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

إضافة معرفية بين يدي علماء الحديث فيما يتعلق بنقد المتن.

وهذه الحقيقة تشهد أن الدرس البلاغي لا يقف عالة على العلوم والمعارف المختلفة، بل إنه يملك زمام المبادرة متى توفر له باحثون يؤمنون بفاعليته ليس في مقاربة النصوص والظواهر، باحثون يؤمنون حقاً بأنه لن يكون ذلك ممكناً إلا إذا تبدل منهج البحث البلاغي فقام على أصول نظرية واثقة، وتجاوز النهج التقليدي العقيم الذي يكتفي بما قاله السابقون فيصرف جُلَّ همه في التماس الشاهد والمثال من الحديث النبوي الشريف قانعاً بأن ما قدم هو البحث البلاغي وليس وراءه زيادة لمستزيد، والحق أن هذا المسلك لا يُرضي المتقدمين ولا المتأخرين.

ومن هنا كان وضع الأصل النظري لمعالجة هذه القضية من أهم جوانب نظرية البلاغة النبوية، ولا أرى هذا الأمر إلا مستوجباً جلاء منا، فبه يكون البحث البلاغي في الحديث النبوي الشريف أوْ لا يكون، وإن المبدأ الذي نحاول جلاءه هنا ـ بوصفه أحد أهم مبادئ النظرية التي نقترحها لجلاء هذه الشبهة والوفاء بهذه الضرورة المعرفية ـ يملي علينا حتمية استحضار ـ من التصورات الخاصة بتحليل النصوص ـ تلك التصورات التي لها علاقة وثيقة بهذه القضية قديماً وحديثاً، ومن أهمها:

ـ اللفظ والنظم.

ـ المقارنة الأسلوبية.

ولا يأتي طرح هذه التصورات مبنياً على انتقاء عشوائي، بل ينطلق هذا الطرح من الشبهة المثارة نفسها، فما هذه الشبهة سوى ظاهرة لغوية، ونقول دائماً إن الظاهرة تستدعي التصورات النظرية الصالحة لمعالجتها، وتقترحها بل تفرضها فرضاً، وتسري العلاقة بين

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

الظاهرة والتصورات النظرية في تفاعل جدلي يعطي النظرية كما يعطي الظاهرة، وهذا انطلاق من مبدأ أساسي في رؤيتنا نأخذ أنفسنا به دائماً خلاصته: أن كل معالجة لظاهرة ما وفق منهج معين هو إعادة نظر في المنهج نفسه بقدر ما هو إعادة رؤية للظاهرة الأدبية [١]، فإذا كانت شبهة الرواية بالمعنى وما يغذيها من واقع فعلي يتمثل في الاختلاف بين بعض الروايات تستدعي قضية اللفظ والمعنى في التراث النقدي والبلاغي فإن الربط ضرورة منهجية بين فكرة اللفظ والمعنى التي شاعت وذاعت في التفكير العربي النقدي والبلاغي، وهذا الفصل بين اللفظ والمعنى في كلامه ﷺ الذي نرى في ضوئه هذه الثنائية، نعم نرى في ضوئه هذه الثنائية، ولا نقول نراه في ضوء هذه الثنائية؛ لأن هذه الثنائية تأخذ هنا بُعداً آخر لا تمثل معه ثوابت تنظيرية يُنظر إلى الظواهر في ضوئها، بل يأتي النظر إليها في ضوء ظاهرة البلاغة النبوية إعادة نظر في التفكير النقدي والبلاغي نفسه، ومن ثم نشير هنا إلى تماس القضيتين المطروحتين مع قضية اللفظ والمعنى الذائعة في التراث العربي تماساً يصل إلى حد التداخل وبخاصة فيما يخص ثنائية اللفظ والنظم التي نعرض له أولاً.

## أولاً: اللفظ والنظم

لن أبدأ من حيث بدأت المعالجة العربية القديمة ولكن نبدأ من حيث انتهت قمة معالجاتهم على يد عبد القاهر الجرجاني، ولعلنا لا نجانب الصواب إذا قلنا: إن ثنائية اللفظ والمعنى تغير وجهها وجوهرها فاستحالت على يد

١ - د. عيد بلبع: جدل المنهج والظاهرة، السرقات الشعرية بين النقد الأسلوبي والتحليل التناصي، بحث منشور في مجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية عدد ٥٣ أبريل ٢٠٠٣م.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

عبد القاهر - رحمه الله - إلى اللفظ والنظم، والحري بالتأمل هنا هو إجاباته ودلائله المتعددة على التساؤل أيهما يُنتج المعنى اللفظ أم النظم ؟ وهذه الإجابات هي أهم ما نحتاج إليه فيما نحن بصدده؛ لأن قول عبد القاهر بالنظم لا اللفظ منتجاً للمعنى يُعد المقدمة الأهم في النظر إلى اختلاف النصوص بين الروايات المختلفة للحديث الواحد؛ لأن الذي يعنينا في التحليل البلاغي الأسلوبي للاختلاف بين الروايات هو هذا التساؤل: هل جاء الاختلاف في اللفظ أم جاء في النظم ؟ ولا أرانا بحاجة إلى التأكيد على أن النظم هنا يعني الأسلوب، وأن الأسلوب يعني - في مصطلحات عبد القاهر - صورة المعنى، وأن أي تغيير في صورة المعنى (الأسلوب) يواكبه تغيير - ولا بد - في المعنى، ومن ثم فلا معنى للقول باللفظ والمعنى، تلك المقولة التي سادت في التعرض لدراسة الحديث النبوي الشريف، إذ ليس بحاجة إلى إقامة حجة أن الخلاف الذي ساد ساحة الدرس النحوي اللغوي، كما ساد ساحة علوم الحديث الشريف هو: هل الحديث الشريف مروي باللفظ أم بالمعنى ؟ ولم يقل واحد - فيما أعلم -: هل الحديث الشريف مروي بالمعنى أم بالنظم (الأسلوب) ؟ وبعبارة أخرى يكون التساؤل جوهر التغيير هنا في تغير اللفظ أم في تغير النظم (الأسلوب) ؟

ومن هنا يمكننا القول بأن هذه النظرية تعرض لرؤية غير مطروقة من قبل في دراسة الحديث النبوي الشريف تتخطى الوقوف عند ثنائية اللفظ وخصوصيتها في درس الحديث النبوي الشريف، فلا نكاد نجد إشارة إلى البُعد الأسلوبي إلا في دراسة د. عودة أبو عودة التي أسلفنا الإشارة إليها، وذلك في حديثه عن الأدلة الداخلية التي استنبطها على رواية الحديث باللفظ إذ يقول: "... وإن تغيير مواقع الكلمات - وإن لم يغير من

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

المعنى الأساسي للجملة أحياناً - إلا أنه يحدث تأثيراً معنوياً أسلوبياً ينقل مواقع التركيز المعنوي من كلمة إلى أخرى، ضمن عوامل الموقف اللغوي واستراتيجية الكلام ومشاعر المتحدث، وعلاقته بالسامع أو المتلقي، مثل التقديم والتأخير المباح في الجملة، أو تحويل الكلمة من بناء المعلوم إلى المجهول، وهذه التأثيرات الأسلوبية تمثل جزءاً من أغراض الكلام، أي الاستخدام اللغوي ووظائفه الدلالية، وتكشف جانباً مهماً من موقف المتحدث "[١]، وإذا كان الأمر يزداد جلاء بالتطبيق فإن التطبيق هنا تُثريه الإفادة من إجراء عملية المقارنة الأسلوبية التي تأتي بمثابة الإجراء لهذا المبدأ من مبادئ نظرية بلاغة الحديث النبوي الشريف، يتضح هذا باتخاذ المقارنة الأسلوبية أساساً إجرائياً منهجياً كما سنبين.

## ثانياً: المقارنة الأسلوبية

على الرغم من أن فكرة المقارنة الأسلوبية إجراء من إجراءات البحث الأسلوبي الحديث وإحدى آلياته فإنها في الواقع الفعلي كانت عند عبد القاهر الجرجاني - رحمه الله - إجراء تطبيقياً أخذ نفسه به في معالجة ظاهرة السرقات، ولعله قد بات واضحاً أن الأمر ليس أمر ألفاظ، ومن ثم فإن الفكرة التي تقترحها رؤيتنا هذه فيما يتعلق ببحث الاختلاف بين النصوص ليست ثنائية اللفظ والمعنى التي أفرزها الجدل الذي دار في التفكير العربي الإسلامي حول رواية الحديث، بل إنها ليست ثنائية على الإطلاق وإنما الأمر ينحصر وفق هذه الرؤية في تساؤل واحد هل الحديث النبوي مرويٌ

---

١ - د. عودة خليل أبو عودة: بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين، ص ١١٦، ويراجع أيضاً للمؤلف نفسه: التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم، ط مكتبة المنار بالزرقاء، الأردن ١٩٨٥م، ص ٧٥.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

بأسلوبه أم لا ؟

إن البحث الأسلوبي الحديث يتخذ مبدأ المقارنة بين الأساليب إجراء منهجياً أساسياً في دراسة الأساليب والتمييز بينها، فإذا كانت المقارنة متاحة على مستوى الواقع والحقيقة تسمى المقارنة الصريحة Explicit comparison في حالة وجود نص يمثل الطرف الثاني للمقارنة، وإذا كانت المقارنة تتم في عدم وجود نص مُنجَز يمثل الطرف الثاني تُسمى المقارنة الضمنية Implicit comparison؛ لأن المحلل في المقارنة الضمنية يقوم بعملية مقارنة بين الأساليب في النص الكائن والبدائل الأسلوبية الممكنة، " وأداة التحليل الأسلوبي عند أصحاب هذا الرأي هي المقارنة بين الخصائص والسمات اللغوية في النص النمط مرتبطة بسياقاتها وبين ما يقابلها من خصائص وسمات في النص المفارق، وشبيه بذلك ما يظهر به التراث العربي من الموازنات بين الشعراء تقتضي بالضرورة التمييز بين الأساليب ونقدها، وتنقسم المقارنة بهذا الاعتبار إلى مقارنة صريحة حيث يكون النص النمط متعيناً، ومقارنة ضمنية عند غياب النص النمط المتعين، وأياً ما كان نوع المقارنة فإنها تشكل الوسيلة المنهجية الأساسية التي هي قوام التميز بين الأساليب" [١].

ثم إن إفادة المحلل وما تحقق لديه من خبرات ومدى تمرسه بأساليب العربية ومناهج دراستها يمثل الأساس الجوهري في القيام بعملية المقارنة إذ " ليس من الضروري أن يكون النمط المعياري الذي نقيس عليه عبارة عن نص متعين، ففي كثير من الأحيان - وهو الغالب على النقد القديم - تعتمد المقارنة على قدرة الدارس، وتمرسه بالنصوص مما يشكل لديه ملامح

١ - د. سعد مصلوح: الأسلوب دراسة لغوية إحصائية، ط٣ القاهرة ١٩٩٢م ص ٤٣.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

النمط المعياري المقابل وإن لم يتخذ شكل نص متعين" [١].

وإذا أخذنا في حسابنا أن الإجراءات المنهجية تمتلك قدراً من المرونة والمطاوعة والنسبية، أو هي ينبغي أن تكون كذلك، فإنه يمكن استخدام إجراء المقارنة الأسلوبية في دراسة ظاهرة اختلاف النصوص بين الروايات المختلفة للحديث النبوي الشريف، نقول هذا لأن المقارنة بين الظواهر الأسلوبية بين الروايات تختلف عنها في الظواهر الأسلوبية الأخرى، فلسنا في المقارنة بين الأساليب في النصوص المختلفة بين الروايات في الحديث النبوي الشريف أمام أسلوب معياري وآخر غير معياري، ولا نستطيع أن نقول: إننا بين نصين متعينين؛ لأن المقارنة هنا في الواقع إنما هي مقارنة النص بذاته، فهي لا تتم بين أسلوبين مختلفين، أو أسلوبين في نصين مختلفين أي مقارنة، فهي بذلك ليست مقارنة ضمنية، كما أنها ليست خالصة في كونها صريحة.

إنها مقارنة تهدف إلى ثبات الظاهرة الأسلوبية بين الروايات، ومن ثم فإن مشروعية استعمال كلمة المقارنة لا ترجع إلى الاختلاف في الأساليب ولكنها ترجع إلى الاختلاف في الروايات، ونؤكد هنا على أننا لا نسبق الإجراء فنحكم بالتوافق التام بين أساليب الروايات المختلفة، ولكننا نقر ـ وفق استقراء فعلي للظاهرة ـ أننا قد نجد بعض الاختلاف في الأساليب بين الروايات، بيد أن البحث لا يقف عند حدود رصد الظواهر وتحليلها ولكنه يسعى إلى تعليلها، ومن ثم تأتي عملية التعليل للاختلافات الأسلوبية بين النصوص جزءاً متمماً لهذا المبدأ من مبادئ النظرية التي نطمح إلى إرسائها.

---

١ -المرجع السابق والصحيفة نفسها.

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

ويأتي هذا المنحى التحليلي القائم على المقارنة مؤكداً لضرورة اتخاذ هذا الإجراء أساساً منهجياً يمثل أحد أهم دعائم نظرية بلاغة الحديث النبوي، الأمر الذي يجعل المعالجات البلاغية السابقة في مجملها - على الرغم من نفعها وجدواها وأهميتها - تتسم بالنظرة الجزئية التي تفتقر إلى إطار النظرية المتكاملة، ولا نقول بأنها تحتاج إلى مزيد من المراجعة وإعادة النظر؛ لأنها أدت دورها الذي لا يُنكر في ظروفها التاريخية، ولكن العلم تغير في الرؤى واستحداث للمناهج، ومن ثم نقرر أن هذا الإجراء من المقارنة الأسلوبية من أهم الدعائم والأصول النظرية للبحث في البلاغة النبوية، نطمح أن يؤسس للدراسات البلاغية فيما بعد، حتى إن اتسمت بتتبع ظاهرة معينة فإنها في كل الأحوال تُثريها هذه المقارنة بوصفها ضرورة علمية منهجية، من ناحية، ودفع شبهة من ناحية أخرى.

وبعد، فما من جهد علمي حقيقي إلا حمل في طيه دعوة إلى مواصلة الجهد، وحسبي نتيجة أخلص بها من هذا البحث أن يتضح أن القضايا التي أثارتها هذه الدراسة بحاجة إلى مزيد من البحث والدرس، فإن هذه الدراسة تطمح إلى أن تكون فاتحة لرؤى في الدرس البلاغي للحديث النبوي الشريف، ونخلص من هذه الدراسة إلى عدة نتائج:

**أولاً:** البلاغة النبوية وحي يوحى وليست من مكتسبات العقل البشري الذي من الممكن أن تتيسر لأي إنسان، ومن ثم تأتي الدراسة دعوة إلى مراعاة هذه الخصوصية في الدرس البلاغي للحديث النبوي الشريف.

**ثانياً:** ضرورة التفريق بين بلاغة خطاب الحقيقة والخطاب الشعري، فالأسس والأهداف التي تكون من وراء الخطاب في سياق الحقيقة بنزوعه نحو الإقناع والتمكين للمقتضيات التعليمية تختلف عن الأسس والأهداف التي يقوم

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

عليها الخطاب الشعري بنزوعه نحو الغاية الجمالية الإمتاعية الخالصة.

**ثالثاً**: المنهج وليد الظاهرة وليس العكس، فما من منهج إلا نُسجت خيوطه على منوال الظاهرة، وإن المنهج المستخلص من ظاهرة أو مجموعة من الظواهر لا يصلح بالضرورة أن يُطبق على غيرها تطبيقاً حرفياً، فإن دراسة الظاهرة وفق منهج معين هي إعادة صياغة للمنهج؛ وهذه الدراسة تبين أن منهج التحليل القائم على المقارنة بين الظواهر البلاغية من الضرورات التي لا يُتغاضى عنها في الدراسة البلاغية للحديث النبوي الشريف.

**رابعاً**: ويبقى من أهم النتائج التي توصل إليها هذا البحث اتفاق الروايات على الظواهر البلاغية والأسلوبية الفاعلة في إنتاج الدلالة على الرغم من اختلافها، ودلالة هذا الاتفاق يقطع بأن الظواهر البلاغية والأسلوبية إنما هي من أقوال الرسول ﷺ، وأن هذه البلاغة إنما هي بلاغته ﷺ، وأن القول الذائع عن أن اختلاف روايات الحديث دال على أن الأحاديث مروية بالمعنى وليست باللفظ قول لا مبرر له.

اللهم هذا جهد المقل، ومنك وحدك العون، وعليك وحدك التوكل، وأنت المستعان وعليك البلاغ، ولا حول ولا قوة إلا باللَّه، وصلى الله على سيدي وسيد الأولين والآخرين محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

نموذج من التحليل

نقف هنا أمام نمط أسلوبي متكرر في الحديث النبوي الشريف وهو قوله ﷺ: (**فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**) في صيغة الأمر التي جاءت في أكثر الأحاديث جواب شرط لأفعال شرط متغيرة، حتى غدت سمة أسلوبية من خصوصيات الحديث النبوي، وهو نمط من أنماط صيغة الأمر تُولَدُ الظاهرة البلاغية فيه بما

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

يمكن أن يدخل في ظاهرة العدول، وذلك بأن يأتي المعنى الحرفي للملفوظ مغايراً للمعنى المقصود، وقد تحقق هذا بأن يكون المأمور به في ذاته حاملاً بُعد التحذير اللصيق بدلالة النهي وفق توجيه السياق للدلالة، ومن ثم فأسلوب الأمر هنا جاء مضمناً دلالة التحذير والتهديد والوعيد.

وإذا أخذنا في حسابنا تكرار النمط الأسلوبي بين الروايات على اختلاف الرواة فإن هذا الأسلوب ورد جواباً في أسلوب الشرط في مواضع متعددة، جاء فعل الشرط في أكثرها متضمناً الإشارة الصريحة إلى الكذب عليه ﷺ، وكان الغالب فيها أن يُذكر أسلوب الشرط على هذا النحو: (**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**)، الأمر الذي يدل دلالة واضحة على تواتر هذا النمط الأسلوبي في وروده بلفظه عن رسول الله ﷺ.

- على الرغم من اختلاف عناصر التركيب في هذا الأسلوب فإنه يتحدد في أسلوب الشرط، والمتتبع لأنماط التراكيب في الحديث النبوي يجد أسلوب الشرط من الأساليب المتكررة في الحديث النبوي، وقد كان من شأن تكرار أسلوب بعينه في الأحاديث الشريفة أن يؤدي إلى ملل أو ما يدفع إلى الملل عند المتلقي، ولكن عكس ذلك تماماً هو ما نجده في أحاديث النبي ﷺ، فعلى الرغم من تكرار أسلوب الشرط في أحاديث

كثيرة فإننا نجد أن لكل أسلوب خصوصيتَه المضمونيةَ وخصوصيتَه البنائيةَ التي تجعل منه أسلوباً مغايراً، لا ينتفي عنه شرط الجدة في القول التي تدفع عنه السآمة عند المتلقي أو الملل من التكرار.

- يمثل أسلوب الأمر: (**فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**) الأسلوب المحوري الثابت بين الروايات جميعها بلا استثناء على اختلاف بين الروايات في جملة فعل الشرط، ومن معاني الفعل (**فَلْيَتَبَوَّأْ**): فلينزل، أو فليتخذ منزله من النار، أو

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

هو دعاء بلفظ الأمر أي بوأه الله ذلك، أو فليلج النار، أو هو خبر بلفظ الأمر أي معناه فقد استوجب ذلك فليوطن نفسه عليه.

ولنا أن نتأمل جواب الشرط هنا في ذاته لنرى أنه يحقق العدول في أسلوب الأمر والعدول هو قوام الظاهرة البلاغية، فإذا فهم على أنه دعاء فهو عدول بالأمر عن دلالة الطلب إلى دلالة الدعاء، وإذا فهم على أنه خبر بلفظ الأمر فهو عدول عن دلالة الطلب أيضاً إلى دلالة الخبر.

أترى أن هذا أمر بأن يتهيأ هذا الإنسان إلى مقعده من النار أم أنه نهي ضمني عن أن يفعل الإنسان الفعل الذي يؤدي به إلى هذا المقعد من النار ؟ إن ظاهر القول يتضح بأن الفعل يتبوأ قد سُبق بلام الأمر وهذا يعني أن دلالة الأمر هي الدلالة المهيمنة هنا، وبذلك يكون الفعل من قبيل الإنشاء الطلبي الأمر، ولكن أمن المعقول أن يدعو النبي ﷺ دعوة صريحة إلى أن ينتظر هذا الإنسان مقعده من النار، وأن تكون هذه الدعوة هي الغاية من القول، أم أن هذا الأسلوب الشرطي بأكمله يحمل دلالة أخرى هي دلالة النهي وليست دلالة الأمر ؟، إن الملابسات السياقية للنص مستضيئةً بالمحددات السياقية تجعل من دلالة النهي هي الدلالة المسيطرة في المقصود من القول في هذا النص، وهي ـ في الوقت نفسه ـ معنى المعنى الذي

قال به عبد القاهر الجرجاني الذي تنتج به الظاهرة البلاغية، وهو الدلالات المضمنة وفق الرؤية الأسلوبية الحديثة، ومن ثم فهو عدول بالأمر عن طلب الفعل على سبيل الاستعلاء.

ـ إذا كان جواب الشرط بصيغته هذه جاء منتجاً لدلالة النهي، فإن المنهي عنه جاء سابقاً على هذه الدلالة؛ لأنه يأتي دائماً في جملة فعل

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

الشرط، وإن الفعل في جملة الشرط جاء مسنداً إلى مطلق، فهو عائد على اسم الشرط مَن في الأحاديث جميعها، وهذا يستوجب أن ينطبق المسند على أي إنسان، ومن ثم المسند إليه أيضاً، على خلاف بين الروايات ومضامينها المتباينة، فقد اختلفت الأغراض التي يتوجه النهي إليها، كما اختلف ملفوظ جملة فعل الشرط بين الروايات في الغرض الواحد، ومن ثم نأخذ هنا في تحليل هذه الاختلافات، إذ جاء فعل الشرط مغايراً في بعض الروايات، ويمكننا تصنيف هذه المغايرة في صنفين: الصنف الأول جاءت فيه المغايرة في اللفظ مع الاحتفاظ بالغرض نفسه، وجاء الصنف الثاني مغايراً في الغرض، ويمتد هذا الصنف ليشمل عدة أغراض، وسنقف أولاً عند الصنف الأول بالتحليل الأسلوبي للاختلاف بين الروايات، لنسجل عليها هذه الملاحظات:

**أولاً:** لعل أول ما نلاحظه من اختلاف في جملة فعل الشرط هو ما يتعلق بدلالة الكذب، وقد جاءت الصياغة الغالبة لجملة فعل الشرط التي تحذر من الكذب على هذا النحو: (**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**) وذلك في ستة وثمانين موضعاً يستثنى منها ثلاثة عشر موضعاً تفصيلها على النحو التالي: جاء لفظ سبع روايات منها: (**مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ**) (مسند أحمد ٤٣٩، ٦١٨٩، ٨٤٢١، ١٨١٨٢، ٢١٤٩٩، ٢١٥٨٩، الدارمي ٢٣٩)، وجاء لفظ ثلاث روايات: (**مَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ**) (ابن ماجه ٣٤، ٣٥، أحمد ٧٩١٨)، وانفرد صحيح البخاري برواية جاء لفظها: (**مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ**) (البخاري كتاب العلم ١٠٦)، كما انفرد مسند أحمد برواية لفظها: (**مَنْ يَقُولُ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ**) (أحمد ١٠١٠٩)، برفع الفعل يقول وبذلك تعد "من" موصولة، وإن كان الاسم الموصول مشرباً بدلالة الشرط، وكذلك انفرد الدارمي برواية واحدة جاء فيها: (**مَنْ حَدَّثَ عَنِّي**

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

كَذِبًا) (الدارمي ٢٣٥)، ومن الواضح أن دلالة الكذب هي الدلالة السائدة في هذه الروايات جميعها، وإن لم يصرح بلفظ الكذب في غير رواية الدارمي الأخيرة، وهذه الروايات تختلف مع لفظ الرواية السائدة وإن اتفقت معها في المعنى، ومن ثم يمكننا ترجيح أن هذه الروايات جاءت بالمعنى دون اللفظ، لغلبة الرواية السائدة في التواتر، وبذلك يترجح ورود الرواية السائدة بلفظ (**من كذب عليّ**) عن النبي ﷺ؛ لأن الروايات الأخرى المغايرة لفظاً قد احتفظت بالمعنى، وبذلك تكون قد صيغت على نهج المعنى الأول.

وإذا أضفنا إلى هذا أن هذه الروايات جاءت عن عدة رواة فقد امتنع أن تكون الرواية بالمعنى هي الغالبة، وتأكد أن الرواية باللفظ والمعنى معاً هي الغالبة السائدة، وأن اللفظ للنبي ﷺ ومن ثم فالظاهرة البلاغية والأسلوبية إنما هي له ﷺ بشكل مؤكد، فقد وردت هذه الروايات عن ابن عباس وعن علي بن أبي طالب وعن ثعلبة وعن عُثمان بن عفان وعن أبي قتادة وعن جابر وعن عبد الله بن مسعود وعن أبي سعيد الخدري وعن عبد الله بن عمرو بن العاص وعن المغيرة بن شعبة وعن أبي هريرة وعن سلمة وعن يزيد بن أبى عبيد وعن أنس بن مالك وعن عبد اللَّه بن الزبير وعن أَبي موسى الغافقي وعن سلمة بن الأكوع رضي الله عنهم جميعاً، ومع هذا التعدد في الرواة فإن الظاهرة الأسلوبية الفاعلة في الحديث واحدة يستوي في ذلك تواترها في ذكر فعل الشرط وجوابه، على الرغم من اختلافها في بعض اللفظ وبعض الملابسات السياقية بين الروايات.

**ثانياً**: جاءت أكثر جمل فعل الشرط في حديث التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ متضمنة الحال: (**مُتَعَمِّدًا**)، وقد احتفظت بعض الروايات بعبارة احترازية دالة على الدقة والأمانة اللتين تعدان جماع الشروط

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

التي وضعها علماء الحديث، يتعلق هذا الاحتراز ببعد التعمد، ومنها رواية أبى سعيد الخدري التي جاء فيها: (**وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ قَالَ هَمَّامٌ أَحْسِبُهُ قَالَ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**) (مسلم ٥٣٢٦)، فقول الراوي عن راويه: (**أحسبه قال متعمداً**) تدل على التردد بين السماع وعدمه من الراوي السابق الذي أخذ منه، وأن الشك هنا من الراوي الرابع، فقد جاءت الرواية: عن همام عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبى سعيد الخدري، ونجد الأمر نفسه في رواية أخرى عن أنس بن مالك: (**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ . حسبته قال . مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**) (ابن ماجه ٣٢، أحمد ١١١١١، ١٢٨٥٣) وفي رواية أنس الواردة في مسند أحمد عقب الراوي بقوله: " قاله مرتين وقال مرة: (**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً**) (أحمد ١١٧١١)، وفي المرتين الأوليين لم يرد ذكر التعمد، وهذا يحمل إشارة إلى احتمال أن من روى الحديث بغير ذكر التعمد ربما يكون قد سمعه عن الرسول ﷺ بهذا اللفظ، ونجد نموذجاً آخر للاحتراز في ذكر التعمد في رواية أحمد عن يزيد وأبي قطن التي ذكر فيها التعمد ثم قال معقباً: " ولم يقل أبو قطن متعمداً " (أحمد ١٢٦٢٧).

وجاءت بعض الروايات بدلالة التعمد في تركيب مغاير على هذا النحو: (**مَنْ تَعَمَّدَ عَلَيَّ كَذِبًا**) (البخاري كتاب العلم ١٠٥، مسلم المقدمة ٣)، فجاء فعل التعمد هو فعل الشرط، وتأخر فعل الكذب ليأتي مفعولاً به، وبذلك يأتي التعمد هو الصريح في النهي، أما مجيء التعمد حالاً فإنه يأتي مضمناً في حدث الكذب المنهي عنه، والصياغتان تجعلان التعمد شرطاً لوقوع العقاب - حسب الرؤية البلاغية - يستوي في ذلك أن يكون التعمد حالاً لمن يقع منه حدث الكذب، أو فعلاً واقعاً على حدث الكذب، فالتعمد في كل الأحوال حدث داخلي لا يُحكم عليه بالسلوك الخارجي للإنسان.

- جاءت بعض الروايات متضمنة التحول بالقول إلى فعل منجز عند الرواة، منها حديث عبد الله بن الزبير الذي سأل أباه: " قلت للزبير: إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث فلان وفلان، فيأتي رد الزبير واضحاً في أن هذا الإحجام عن التحديث إنما هو بتأثير هذا التحذير الوارد في الحديث، إذ قال: " أما إني لم أفارقه ولكن سمعته يقول: (**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**) (البخاري كتاب العلم ١٠٤، أبو داود٣١٦٦، ابن ماجه ٣٦، أحمد ١٣٣٩، ١٣٥٣)، وبذلك يأتي هذا الإحجام تحولاً بالقول إلى فعل منجز، أو قل هو أثر من آثار القول على إنجاز الفعل، وقد جاء هذا التحول بما يشبه الشهادات من بعض الصحابة الذين يقدمون بهذه الملابسة المتعلقة بالإنجاز على هذا التحول، ومن صور هذه الشهادات قول أنس بن مالك: "إنه ليمنعني أن أحدثكم حديثاً كثيراً" (البخاري كتاب العلم ١٠٥، مسلم المقدمة ٣، الدارمي ٢٣٧)، ويصرح أنس بن مالك بقوله في حديث آخر: "لولا أن أخشى أن أخطئ" (أحمد ١٢٣٠٣)، ويعلن عثمان بن عفان عن حذره الذي تحول إلى إحجام عن التحديث عن رسول الله ﷺ بقوله: "مايمنعني أن أُحَدِّثَ عن رسول اللَّه ﷺ أن لا أكون أوعى أصحابه عنه" (أحمد ٤٣٩)، ويأخذ الحذر عند ابن عباس بُعداً آخر في قوله: " إذا سمعتموني أُحَدِّثُ عن رسول اللَّه ﷺ فلم تجدوه في كتاب اللَّه أو حسناً عند الناس فاعلموا أني قد كذبت عليه " (الدارمي ٥٩٢)، إذ يجعل من السياق الأكبر معياراً لصدقه وكذبه.

وقد جاء هذا التحول بالقول إلى فعل منجز في صورة تحذير من بعض الرواة إلى من يقومون بالتحديث عن رسول الله ﷺ، ومن ذلك أن أبا موسى الغافقي سمع عقبة بن عامر يحدث على المنبر عن رسول الله ﷺ أحاديث فقال أبو موسى: "إن صاحبكم هذا لحافظ أو هالك" (أحمد ١٨١٨٢)،

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

ثم روى التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ، وقد جاءت روايته على هذا النحو: إن رسول اللَّه ﷺ كان آخر ما عهد إلينا أن قال: (**عَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ وَسَتَرْجِعُونَ إِلَى قَوْمٍ يُحِبُّونَ الحَدِيثَ عَنِّي فَمَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ وَمَنْ حِفْظَ عَنِّي شَيْئًا فَلْيُحَدِّثْهُ**)، مبيناً أن هذا القول جاء هنا بمثابة الوصية، إذ كان آخر ما عهد إليهم رسول الله ﷺ، كما جاء متضمناً دلالات أخرى، ففيه الإخبار عن قوم يحبون الحديث، وهذا الحب سيدفعهم إلى كثرة الحديث، كما أن فيه أمراً بالتحديث لمن حفظ عنه ﷺ، والأمر هنا جاء جواباً للشرط، ومن ثم فهو يُلزم من حفظ بالتحديث، ويتأكد هذا الإلزام بأحاديث أخرى وردت في غير هذا السياق.

ومن صور التحول بالقول إلى فعل منجز ما ذكره ابن كعب بن مالك من أن أبا قتادة خرج إليهم وهم يقولون: قال رسول الله ﷺ كذا وقال رسول الله ﷺ كذا، فقال: " شَاهَتِ الْوُجُوهُ أَتَدْرُونَ مَا تَقُولُونَ ؟ " (أحمد ٢١٥٨٩)، ثم ذكر حديث التحذير " مَنْ قَالَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ ".

وثم نمط مغاير للتحول بالقول إلى فعل منجز، جاء هذا في معرض الاستشهاد بحديث النهي والتحذير من الكذب على رسول الله ﷺ السابق، وفي هذا النمط يتحول القول إلى نمط من التأكيد على صدق قول آخر مروى عن الرسول ﷺ، ويستعين المحدث بتنبيه متلقيه إلى معرفته بخطورة الكذب على رسول الله ﷺ، ليُدلل بذلك على وعيه التام بالحديث الذي يحدثه به.

عن علي بن ربيعة قال: شهدت المغيرة بن شعبة خرج يوماً فرقى على المنبر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: ما بال هذا النوح في الإسلام وكان مات رجل من الأنصار فنيح عليه قال سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: (**إِنَّ كَذِبًا**

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: (إِنَّهُ مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ يُعَذَّبْ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ) (أحمد ١٧٤٩٢، ١٧٤٣٨)، على اختلاف في ترتيب الحديثين في الروايتين، ولا يخفى هنا أن المغيرة ذكر الحديث الأول لتوثيق الحديث الآخر الذي يرويه، فهو بذلك يستحضر التحذير والنهي عن الكذب على رسول الله ﷺ، ونجد هذا النمط نفسه في حديث آخر عن المغيرة بن شعبة أيضاً، ويستعين بذكر هذا الحديث على التأكيد على سماعه النبي ﷺ في الحديث الآخر الذي يرويه، ورد هذا عن هشام بن أبي رقية أنه سمع مَسلمة بن مَخلَد وهو قاعد على المنبر يخطب الناس وهو يقول: يا أيها الناس أما لكم في العصب والكتان ما يكفيكم عن الحرير ؟ وهذا رجل فيكم يخبركم عن رسول الله ﷺ، قم يا عقبة فقام عقبة بن عامر وأنا أسمع فقال: إني سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: (مَنْ كَذبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) وأشهد أني سمعته يقول: (مَنْ لَبِسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا حُرِمَهُ أَنْ يَلْبَسَهُ فِي الآخِرَةِ) (أحمد ١٦٧٩٠).

- ثم تمهيدات جاءت في بعض الروايات، وهذه التمهيدات تعد من الملابسات السياقية التي توجه دلالة النصوص، أو تؤكد هذه الدلالة بوسائل أسلوبية تدعم هذه الدلالة المقصودة، ولعل أول ما نلاحظه من هذه الملابسات السياقية أن يأتي الأسلوب المتكرر في الحديث مسبوقاً بخبر يبين هول الكذب على الرسول ﷺ، ومثاله ما جاء في رواية المغيرة: (إِنَّ كَذِبًا عَلَيَّ لَيْسَ كَكَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ) (البخاري كتاب الجنائز ١٢٠٩، مسلم المقدمة ٥)، فهذا التمهيد يوضح خطورة الكذب على رسول الله ﷺ بما يحمل من دلالة الخصوصية بنفي كون هذا الكذب مثل الكذب على أي إنسان آخر كائناً من كان، وذلك لأن أقواله ﷺ يتعلق بها التشريع، ومن ثم فإن الخبر هنا ليس

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

خبراً محايداً مفرغاً من دلالة الطلب، ولكنه خبر مُضَمَّن دلالة النهي، وبذلك تتضافر العناصر السياقية في السياق الداخلي إنتاج دلالة النهي تأكيداً وتدعيماً لدلالة النهي التالية في الحديث.

وإذا كان النهي في هذا التمهيد السياقي جاء مُضَمَّناً في الأسلوب الخبري فإنه في غير هذه الرواية قد جاء صريحاً بعد تحذير من كثرة الحديث عنه ﷺ، وقد جاء هذا التحذير والنهي الصريح في ثلاث روايات كلها عن أبي قتادة، كما جاءت في سياق الخطبة، إذ صرحت الرواية بأنه ﷺ قال ذلك على المنبر، ونص التحذير (**إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَدِيثِ عَنِّي فَمَنْ قَالَ عَلَيَّ فَلْيَقُلْ حَقًّا أَوْ صِدْقًا**) (مسلم ٣٥، أحمد ٢١٤٩٩، الدارمي ٢٣٩)، وفي رواية أحمد (**فلا يَقُولَنَّ إلا صِدْقًا**)، وفي رواية الدارمي (**فلا يَقُلْ إلا صِدْقًا**) وتجدر بنا الإشارة إلى اختلاف لفظ جملة فعل الشرط في هذه الرواية عن غيرها من الروايات الأخرى، إذ جاءت بلفظ: " وَمَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ " أو من قال عليَّ وذلك يضع بين أيدينا احتمالاً باختلاف سياق هذه الرواية عن سياق الروايات الأخرى، وبذلك قد يكون التحذير قد تكرر منه ﷺ في سياقات مختلفة وبألفاظ مختلفة، ومن ثم فليس هناك ما يمنع أن يكون اللفظ في الحالين للرسول ﷺ، ولكن مهما كان من اختلاف أمر اللفظ فإن الظاهرة البلاغية واحدة تتحدد في التحذير والنهي والأمر بتحري الدقة عند رواية الحديث الشريف، فإياكم تحذير صريح من كثرة الحديث عنه ﷺ، والتحذير هنا من مجرد كثرة الحديث، وهذا ليس تحذيراً من الوقوع في الخطأ، ولكنه تحذير للاحتياط من احتمال الوقوع في هذا الخطأ؛ لأن كثرة الحديث قد تؤدي إلى هذا الخطأ، وبذلك يأتي التحذير ليحقق ضغطاً أسلوبياً على المتلقي يدفعه لاتقاء الوقوع في هذا الخطأ، وما جاء

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

مصرحاً به هنا جاء ضمنياً في الأحاديث الأخرى من دلالة جواب الشرط.

ثم يأتي البيان التعليمي في أسلوب الشرط (**فَمَنْ قَالَ عَلَيَّ فلا يَقُولَنَّ إلا حَقًّا أَوْ صِدْقًا**) الذي جاء جوابه أمراً بصفة القول (حقاً وصدقاً)، أو قصراً باستخدام النهي الصريح عن عدم القول إلا الصدق والحق، وفي الصياغتين تتحقق دلالة النهي عن قول غير الصدق التي جاءت صريحة مؤكدة بالقصر في روايتي أحمد والدرامي، ومؤكدة بالقصر والتوكيد في رواية أحمد، وجاءت ضمنية في رواية مسلم، إذ دل أسلوب الأمر " فليقل حقاً أو صدقاً " على التحذير مما عدا الحق والصدق في القول عنه ﷺ.

وفي حديث أحمد برواية أبي سعيد الخدري نجد النهي الصريح: (**ولا تَكْذِبُوا عَلَيَّ**) مسبوقاً بالأمر: (**حَدِّثُوا عَنِّي**) (أحمد ١١٠٠١) ولا يتعارض الأمر بالتحديث عنه ﷺ مع التحذير الوارد في الروايات السابقة؛ لأن هذا التحذير إنما كان من كثرة الحديث ولم يمنعها على الإطلاق، وقد يكون الأمر هنا للإباحة، ومع هذا فينبغي أن نبين انفراد هذه الرواية بهذا الأسلوب، فمرجع صحتها أو الشك فيها إنما هو لعلماء الحديث ونقد الرواية.

وقد جاء هذا التمهيد السياقي الذي يحمل التحذير والنهي الصريحين في رواية أخرى عن ابن عباس وردت عند الترمذي وأحمد، وقد جاء نص التحذير فيها: (**اتَّقُوا الْحَدِيثَ عَنِّي إلا مَا عَلِمْتُمْ**) (الترمذي ٢٨٧٥، أحمد ٢٥٤٣، ٢٨٢٠)، والتحذير هنا ليس تحذيراً مطلقاً ولكنه تحذير من الرواية عنه ﷺ بغير علم، ويدخل هذا التحذير ضمن الوسائل الأسلوبية التي تكبح جماح المتلقي نحو كثرة الرواية، وبذلك يتلاقى الغرض من هذا التحذير مع الغرض من التحذير السابق من كثرة الحديث عنه ﷺ، وإن كان شرط العلم لم يذكر في الرواية السابقة عن أبي قتادة، وتجدر بنا الإشارة إلى أن

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة

رواية ابن عباس جاء فيها التعقيب: (**وَمَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**) (الترمذي ٢٨٧٥، أحمد ٢٨٢٠)، أو " من كذب في القرآن "، وذلك يجعل كون اختلاف السياق الذي وردت فيه الروايات مُرَجَّحاً على كون اللفظ للرواة وأن الأحاديث مروية بالمعنى، يتأكد ذلك باحتفاظ الروايات جميعها بالأسلوب المتواتر: (**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**).

ولعل مما يؤكد أن اختلاف الأساليب مردُّه إلى اختلاف السياق، أن هذا الأسلوب المتكرر ورد في عدة سياقات ولم يقتصر على سياق واحد، وأن هذه السياقات وردت في عدة كتب من كتب الحديث، ومن هذه السياقات ما يضم غرضاً آخر لغرض النهي عن الكذب على رسول الله ﷺ بالإضافة إلى ما ذكرنا، ومن ذلك حديث الأمر بالتبليغ عنه ﷺ ولو آية، ورفع الحرج في التحديث عن بني إسرائيل، وقد ورد هذا الحديث ست مرات برواية واحدة عن عبد الله بن عمرو بن العاص، مع اختلاف في سلسلة الرواة بعد ذلك، ونص هذه الرواية: (**بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً وَحَدِّثُوا عَنْ بني إِسْرَائِيلَ وَلا حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**) (البخاري كتاب أحاديث الأنبياء ٣٢٠٢، الترمذي٢٥٩٣، أحمد ٦١٩٨، ٦٥٩٤، ٦٧١١، الدارمي ٥٤١)، ولا يخفى أن هذا التمهيد لا يدخل ضمن التمهيدات السياقية التي تؤكد على الغاية نفسها؛ لأنه يدخل في غرض آخر مضموم إلى الغرض الأساسي الذي نعرض له، ومن ثم يأتي ذكر هذه الرواية لأنها ضمت الغرض الأول موضوع حديثنا هنا.

وقد جاء تمهيد سياقي آخر متضمناً النهي عن كتابة غير القرآن في روايتين، جاءت رواية مسلم عن أبى سعيد الخدري ﷺ على هذا النحو: (**لا تَكْتُبُوا عَنِّي وَمَنْ كَتَبَ عَني غَيْرَ الْقُرْآنِ فَلْيَمْحُهُ وَحَدِّثُوا عَنِّي وَلا حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ**

عَلَيَّ) قَالَ هَمَّامٌ أَحْسِبُهُ قَالَ: (**مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**) (مسلم ٥٣٢٦)، متضمنة الأمر بالتحديث عنه ﷺ بغير ذكر للتحديث عن بني إسرائيل، وجاءت رواية أحمد عن أبي هريرة في أسلوب حواري، إذ كان أبو هريرة رضي الله عنه ومن معه يكتبون فخرج عليهم رسول الله ﷺ (وسألهم) عما يكتبون فأخبروا بأنهم يكتبون ما يسمعون منه، ثم قال: (**اكْتُبُوا كِتَابَ اللَّهِ أَمْحِضُوا كِتَابَ اللَّهِ أَكِتَابٌ غَيْرُ كِتَابِ اللَّهِ أَمْحِضُوا كِتَابَ اللَّهِ أَوْ خَلِّصُوهُ**) ثم جمعوا ماكتبوا وأحرقوه، ثم سألوا: أنتحدث عنك يا رسول الله، فقال: (**نَعَمْ تَحَدَّثُوا عَنِّي ولا حَرَجَ وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**)، ثم سألوا عن التحدث عن بني إسرائيل فقال ﷺ: (**نَعَمْ تَحَدَّثُوا عَنْ بَنِى إِسْرَائِيلَ ولا حَرَجَ فَإِنَّكُمْ لا تَحَدَّثُوا عَنْهُمْ بِشَيْءٍ إلا وَقَدْ كَانَ فِيهِمْ أَعْجَبَ مِنْهُ**) (أحمد ١٠٦٧٠).

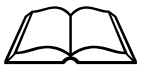

المستودع الرقمي لمركز بحوث ودراسات المدينة المنورة